CPM 2012/08

A

January 2012

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura

هيئة تدابير الصحة النباتية

الدورة السابعة

روما، 19 - 23 مارس/آذار 2012

الإطار الاستراتيجي للفترة 2012-2019

البند 9-1 من جدول الأعمال

أولاً – الموجز التنفيذي

1 – تمثل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الاتفاقية) صكاً حاسم الأهمية في تشجيع العمل المشترك، والتعاون الدولي، والقيادة في مجال وقاية النباتات. وسوف تزداد أهمية الاتفاقية في السنوات القادمة بوصفها الإطار الدولي الرئيسي لمواجهة تحديات العولمة وانتقال الآفات والأمراض النباتية الضارة عبر الحدود (التي يطلق عليها جميعاً اسم الآفات في إطار الاتفاقية).

2 – ولمواجهة تحدي وقاية الموارد النباتية العالمية – بما في ذلك الزراعة، والغابات، والموائل الطبيعية، والتنوع البيولوجي، وإنتاج الأغذية، هناك حاجة ماسة إلى تعزيز البنية التحتية الداعمة للاتفاقية من أجل المساعدة على منع انتشار الآفات النباتية الضارة. وتحتاج الاتفاقية على وجه الخصوص إلى تعزيز قدرتها على وضع معايير دولية؛ وإقامة وتعزيز نُظم فعالة لتبادل المعلومات بين الأعضاء؛ ومعالجة القدرة الفنية لجميع البلدان الأعضاء، خاصة البلدان الأعضاء النامية، على تنفيذ الاتفاقية والمعايير المعتمدة، وتوفير هيكل للدعم الإداري الملائم والمستدام لتلبية احتياجات وأولويات أعضائها.

3 – وتواجه المنظمات الوطنية لوقاية النباتات تحديات مماثلة. ويفرض النمو السريع في حجم وكثافة المنتجات الغذائية والزراعية في التجارة الدولية على مسؤولي وقاية النباتات متطلبات جديدة كبيرة يتعذر الوفاء بها.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

4 – وتتمثل رؤية الاتفاقية في *وقاية الموارد النباتية العالمية من الآفات*.

5 – ورسالة الاتفاقية هي ضمان التعاون فيما بين الأمم لوقاية الموارد النباتية العالمية من انتشار ودخول آفات النباتات، من أجل دعم الأمن الغذائي، وصيانة التنوع البيولوجي، وتيسير التجارة.

6 – وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية:

ألف – حماية الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي العالمي عن طريق منع انتشار الآفات؛
باء – حماية البيئة، والغابات، والتنوع البيولوجي من آفات النباتات؛
جيم – إتاحة فرص للتنمية الاقتصادية والتجارية عن طريق تعزيز تدابير الصحة النباتية المتوائمة والقائمة على أساس علمي؛
دال – تنمية قدرة الأعضاء في مجال الصحة النباتية لإنجاز الأهداف ألف وباء وجيم.

7 – والسبيل إلى تحقيق هذه الأهداف في هذا الإطار الاستراتيجي لا يقتصر على التزام الأعضاء بالتعاون العالمي من خلال الاتفاقية، بل الأهم من ذلك هو استعداد الحكومات وربما أصحاب المصلحة غير الحكوميين لدعم برامج الاتفاقية وبنيتها التحتية والمساعدة على تمويلها في السنوات القادمة.

ثانياً – مقدمة

8 – اكتسبت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات اليوم أهمية خاصة وباتت مناسبة على ضوء تطور مخاطر الصحة النباتية المرتبطة بانتشار الآفات، والحاجة إلى وقاية الموارد النباتية والتنوع البيولوجي، لضمان الأمن الغذائي ولدعم التوسع المأمون للتجارة العالمية وفرص النمو الاقتصادي. على أن ثمة فجوة بين الدور الذي يمكن، بل وينبغي، أن تقوم به الاتفاقية في الوقاية العالمية للنباتات وبين الموارد الفعلية المتاحة لها للتغلب على تلك التحديات الدولية الجديدة.

9 – ولا تزال التهديدات الخطيرة والمتزايدة التي تشكلها الآفات النباتية للمجتمعات المحلية الزراعية والريفية، وللتنوع البيولوجي النباتي، وللموائل الطبيعية والنُظم الإيكولوجية حول العالم تمثل مشاكل رئيسية للمهتمين بالزراعة والغابات وصيانة البيئة. ويجري باستمرار تحديد آفات جديدة، كما أن الآفات المعروفة تزداد خطورة وانتشاراً بسبب التجارة وتغيُّر المناخ، ولهذا فإن المعركة مع الآفات لا تزال مستمرة. وإضافة إلى ذلك فإن السياق العالمي يشهد باستمرار تحديات جديدة تغيِّر البيئة الوظيفية للاتفاقية وتتطلب ردوداً جديدة من هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة).

10 – وتضع الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية للسنوات الثماني القادمة في اعتبارها هذا السياق العالمي المتغيِّر، وتشمل مبادرات وإجراءات رئيسية للاتفاقية بغرض دعم احتياجات وطلبات العالم من أجل:

- إمدادات غذائية مأمونة ومضمونة،
- بيئة محمية،
- نمو تجاري واقتصادي مستدام،
- برنامج منسَّق لتنمية القدرات.

11 – وسيؤدي تحقيق هذه الأهداف في نهاية المطاف إلى الاعتراف بالاتفاقية وبقيمتها حول العالم بوصفها الإطار الدولي الرئيسي لحماية الزراعة والبيئة من الآفات النباتية الغازيَة، وضمان الأمن الغذائي العالمي، وتشجيع فرص النمو التجاري والاقتصادي المأمون لجميع البلدان الأعضاء، إلى جانب الاعتراف بها من اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية بوصفها الجهاز الدولي المعني بوضع معايير الصحة النباتية. والسبيل لتحقيق هذه الأهداف هو التزام الأعضاء بالتعاون العالمي من خلال الاتفاقية والاستعداد لدعم برامج الاتفاقية وبنيتها التحتية في السنوات القادمة.

12 – وتساهم الاتفاقية في حماية الموارد النباتية من خلال ما يلي:

- حماية المزارعين والمختصين بالغابات من دخول وانتشار الآفات الجديدة؛
- حماية الأمن الغذائي؛
- حماية البيئة الطبيعية والأنواع النباتية والتنوع؛
- حماية المنتجين والمستهلكين من التكاليف المرتبطة بمكافحة الآفات والقضاء عليها.

ثالثاً – الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات

13 – تمت الموافقة على الاتفاقية في عام 1951، وهي المعاهدة الدولية الرئيسية لحماية الموارد النباتية العالمية (بما في ذلك الغابات، والنباتات غير المزروعة، والتنوع البيولوجي) من الآفات النباتية وتيسير الانتقال المأمون للنباتات والمنتجات النباتية في التجارة الدولية. وتودع الاتفاقية لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) التي تتولى إدارتها. وتضم الاتفاقية حالياً أكثر من 175 من الأطراف المتعاقدة والبلدان الأخرى التي تلتزم طوعياً بالاتفاقية.

14 – وقد عُدلت الاتفاقية في عامي 1979 و1997. وتتسم تعديلات عام 1997 بأهمية خاصة حيث إنها تضمنت أحكاماً بإنشاء أمانة، وهيئة لتدابير الصحة النباتية (الجهاز الرئاسي) وآلية لوضع معايير الصحة النباتية. وازداد منذ عام 1997 الطلب على الاتفاقية لزيادة العمل في وضع معايير الصحة النباتية، وتقديم المساعدة الفنية، وتوفير المعلومات

عن الآفات العالمية بوتيرة تفوق مواردها وتمويلها. واكتمل برنامج العمل بعد 60 عاماً من تنفيذ الاتفاقية ويلزم دخول مرحلة جديدة لتنفيذها.

رابعاً – الآفات النباتية

15 – تسبب ظهور أو تفشي الآفات النباتية في إلحاق أضرار بالغة بالأمن الغذائي و/أو آثار اقتصادية سلبية كبيرة (انظر الإطار 1). وهناك طائفة واسعة من الآفات والأمراض النباتية (يُطلق عليها جميعاً اسم الآفات في إطار الاتفاقية) تهدد الإنتاج الغذائي العالمي (بما في ذلك الأعلاف الحيوانية)، وزراعة الغابات، والنباتات البرية في البيئة الطبيعية. وبعض الآثار التي تسببت فيها الآفات النباتية على مر التاريخ معروفة جيداً، مثل لفحة البطاطا في آيرلندا، وصدأ البن في سري لانكا والبرازيل، وقمل الكروم في أوروبا والولايات المتحدة، وفطر لفحة أوراق المطاط في البرازيل، وصدأ القمح الأسود في أمريكا الشمالية، وفطر مرض الدردار في أوروبا والولايات المتحدة، والعثة الغجرية في غابات الساحل الغربي من أمريكا الشمالية.

16 – وبالرغم من أن تأثير الآفات يتراوح ما بين تأثير لا يذكر وتأثير بالغ الخطورة، يتعذر في كثير من الأحيان فهم تأثير الآفات بصورة كاملة. وإذا أمكن منع الآفات من التوطن في منطقة معيَّنة فإن الموارد المستخدمة في الوقاية تقل دوماً عن الموارد المطلوبة لمكافحة تلك الآفات على الأجل الطويل، واحتوائها، والقضاء عليها (إن أمكن) بعد ظهورها، أو عواقب عدم التدخل.

17 – **الإطار 1: أمثلة لآفات رئيسية لم يسبق تسجيلها في منطقة معيَّنة**

18 – ***ثاقب الحبوب***، جاء مصادفة من أمريكا الوسطى إلى تنزانيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وانتشر في بلدان أخرى بالمنطقة. وفي غرب أفريقيا، وجدت هذه الآفة لأول مرة في توغو في أوائل الثمانيات من القرن الماضي. وقد انتشرت الآن في كثير من البلدان الأفريقية لتصبح من أكثر الآفات إتلافاً لمخزون الذرة والكسافا المجففة في غرب وشرق أفريقيا. وقد أتلف ثاقب الحبوب في بلدان أفريقيا المدارية ما يتراوح بين 70 و80 في المائة من مخزون حبوب الذرة، وما بين 30 و40 في المائة من الكسافا. وتعمل الاتفاقية حالياً على وضع معيار دولي بشأن النقل الدولي للحبوب قد يساعد على الحد من خطر ظهور هذه الآفة.

19 – ***الخنفساء الآسيوية الطويلة القرون***، تعتبر من الأنواع الغازية في أمريكا الشمالية لأنها تمثل تهديداً خطيراً لأنواع كثيرة من أشجار الخشب الصلب السريع الزوال. وقد وصلت هذه الآفة إلى أمريكا الشمالية في ثمانينات القرن الماضي في مواد التغليف الخشبية. وإذا توطنت في الولايات المتحدة، قد يكون لها تأثير كبير على الغابات الطبيعية، وصناعة المنتجات الحرجية، والبيئة الحضرية، حيث تقدَّر التلفيات بنحو 1.2 مليار شجرة إذا انتشرت الآفة على نطاق البلد. وتعتمد أربعة ملايين وظيفة في المنطقة الشرقية من الولايات المتحدة وحدها على الغابات المعرَّضة لهذه

الآفة. وتم وضع المعيار الدولي رقم 15: 2009 "تنظيم مواد التغليف الخشبية في التجارة الدولية" للتقليل إلى أدنى حد من احتمالات دخول تلك الآفة مرة أخرى من خلال التغليف الخشبي.

20 – ***صدأ ساق الحبوب الأسود***. لا تزال المخاطر التي يشكلها هذا الفطر الذي يفتك بثاني أكبر محصول في العالم، القمح، آخذة في الازدياد. ويتسبب هذا الفطر الفتاك في الإصابة بمرض صدأ الساق الذي يمكن أن يدمِّر حقول القمح عن آخرها. واكتشف شكلان عدوانيان جديدان من هذا الفطر لأول مرة في جنوب أفريقيا في عام 2010 مما أثار مخاوف من إمكانية انتشاره. ويعتمد أكثر من مليار شخص في البلدان النامية على القمح في غذائهم ودخلهم. انظر (http://pulitzercenter.org/blog/untold-stories/global-threat-wheat-killer-rises). ويمكن مقاومة ذلك الفطر ولكن تهديداته وآثاره ستستمر لسنوات كثيرة ويمكن أن تتسبب في حدوث دمار في الكثير من البلدان.

21 – ***مرض اخضرار الموالح***، يعتبر من أخطر أمراض الموالح وتسببه عوامل ممرضة ناقلة. وينتقل المرض بواسطة برغوث الموالح الآسيوي. وقد سبب هذا المرض أضراراً للمحاصيل في الصين، وتايوان، والهند، وسري لانكا، وماليزيا، وإندونيسيا، وميانمار، والفلبين، وباكستان، وتايلند، وجزر ريوكيو، ونيبال، وموريشيوس، وأفغانستان. وأشارت التقارير إلى ظهور هذا المرض في مناطق خارج آسيا، من بينها المملكة العربية السعودية والبرازيل، ومؤخراً الولايات المتحدة، والمكسيك، وبليز، وبلدان أخرى في أمريكا الوسطى. ومرض اخضرار الموالح يقلل كثيراً من إنتاج الموالح، ويدمر القيمة الاقتصادية لهذه الفاكهة ويقضي على الأشجار.

22 – ***عثة الكروم الأوروبية***، هي الآفة رقم 1 للكروم. وهي آفة ذات أهمية اقتصادية في شيلي، وأوروبا، ومنطقة البحر المتوسط، وجنوب روسيا، واليابان، والشرق الأوسط، والشرق الأدنى والمناطق الشمالية والغربية من أفريقيا. ووردت إشارات إليها في تقارير من مناطق إنتاج الكروم في شيلي (2008)، والولايات المتحدة (كاليفورنيا) (2009) والأرجنتين (2010). وبدون مكافحة هذه الآفة يمكن أن تتعرض المحاصيل لأضرار كبيرة، وتؤدي في بعض الحالات إلى خسائر بنسبة تتراوح بين 80 و100 في المائة. ويتضح من تحليل اقتصادي أوَّلي لكاليفورنيا أن وجود هذه الآفة سيؤثر بدرجة خطيرة على الكروم وعلى إنتاج الفاكهة ذات النواة الخشبية في هذه الولاية، مما يؤثر على المجتمعات المحلية، واقتصاد الولاية، والتجارة المحلية والدولية، وما يصاحب ذلك من نقص السلع الطازجة والمجهزة. وفي كاليفورنيا وحدها، قدِّرت قيمة إنتاج الكروم التي تهددها هذه الآفة بنحو 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2008. وأجرت الحكومة الشيلية منذ اكتشاف هذه الآفة لأول مرة في البلد (2008) برنامجاً لمكافحتها رسمياً بميزانية تبلغ تقريباً 10 ملايين دولار أمريكي سنوياً.

23 – ***ذبابة الثمار المتوسطية***، هي إحدى آفات الفاكهة والخضروات المهمة التي تتسبب في آثار سلبية كبيرة على إنتاج المحاصيل البستانية. واكتشفت هذه الذبابة في المكسيك لأول مرة في عام 1977. ووضع في السنة التالية لاكتشافها برنامج مشترك بين المكسيك والولايات المتحدة لمنع ظهور حالات أخرى من أمريكا الوسطى. وبدون برنامج المكافحة والاستئصال الجاري في المكسيك، يمكن أن تصل الخسائر المحتملة إلى ما يقرب من 4.2 مليون دولار أمريكي نتيجة

لتلف الفاكهة والخضروات وبسبب تكاليف المبيدات المطلوبة لمكافحة هذه الآفة. ويوجد بالإضافة إلى ذلك ما يقدَّر بنحو 25.8 مليون دولار أمريكي من الخسائر في الصادرات، و17.5 مليون دولار أمريكي نتيجة للآثار غير المباشرة (انخفاض مستوى الصحة العامة في المناطق الريفية، وضياع فرص العمل في قطاع إنتاج المحاصيل البستانية، والأضرار البيئية).

خامساً – السياق العالمي للإطار الاستراتيجي

24 – تغيَّر العالم بدرجة كبيرة منذ أن بدأ نفاذ الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في عام 1952. فقضايا السياسات العامة والاتجاهات الدولية التي يرجح أن تؤثر على السياسات التنظيمية أو تقيدها، والبرامج التي ستؤثر على الوقاية الدولية للنباتات في السنوات القادمة كلها قضايا واتجاهات وبرامج متنوعة ومعقدة. وهي تنشأ إلى حد كبير من أربعة مواضيع رئيسية: الحالة الاقتصادية والتجارية العالمية؛ والبيئة والموارد الطبيعية (بما في ذلك تغيُّر المناخ)؛ والاتجاهات الديموغرافية؛ والأمن الغذائي. وهذه القضايا هي التي تشكل تحديات السياسات التنظيمية وتحديات الصحة النباتية الماثلة أمامنا[1].

ألف – الحالة الاقتصادية والتجارية العالمية

25 – بالإضافة إلى قضايا العولمة الحالية، لاحظ المحللون التجاريون حدوث تغييرات كبيرة في الأنماط التجارية في السنوات الأخيرة. ففي عدة بلدان، تضاءل الطلب من جانب المستهلكين؛ وتقلصت الأموال النقدية، وثقة المستثمر، والائتمانات، والاستهلاك، وكان لذلك تأثير كبير على التجارة الدولية. ودفعت الأزمة المالية العالمية عدداً من البلدان إلى زيادة التركيز على الداخل والاهتمام أكثر بالعمالة المحلية والحالة المالية.

26 – وفي المستقبل، من المتوقع أن يواصل الكثير من الحكومات التطلع إلى الأسواق الأجنبية للحفاظ على الوظائف وتوليدها، وتشجيع الصادرات كجزء من استراتيجيتها الأوسع للنمو الاقتصادي. وبالتوازي مع ذلك فإن التوقعات تشير إلى أن البلدان التي لم تكن في العادة من كبار المصدرين ستصبح مصادر جديدة للمنتجات الزراعية والغذائية السريعة النمو وذات القيمة المضافة. وأخذت الاقتصادات النامية في الصعود وستواصل صعودها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، وأصبح لها تأثير متزايد على السياسات الاقتصادية العالمية[2].

[1] يرد وصف أشمل للسياق العام في *الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011 المقدمين من المدير العام* (الوثيقة C 2009/15 عن الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر المعقودة في الفترة من 18 حتى 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009) وفي *الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019* (الوثيقة C 2009/3 للمؤتمر المذكور أعلاه).

[2] تقرير مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة وردت الإشارة إليه في مقال بصحيفة *نيويورك تايمز* (25 يناير/كانون الثاني 2010).

27 – ومن المتوقع أن تتسع التجارة في ظل زيادة القدرة التجارية وزيادة الاهتمام بين الدول، بما في ذلك فرص التسويق التي تعود بالفائدة على القطاعين الريفي والزراعي داخل البلدان. ومن شأن استمرار الاعتماد على التجارة الدولية والإقليمية في حفز النمو الاقتصادي، بما في ذلك تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، أن يفرض قيوداً متزايدة على الاتفاقية والمنظمات الوطنية لحماية النباتات لكي تدير بفعالية مخاطر الآفات المتأصلة في تلك التدفقات التجارية الجديدة أو الآخذة في الاتساع فضلاً عن وضع المعايير الدولية وقاعدة المعارف والتوجيهات الفنية اللازمة لضمان التجارية المأمونة. وعلاوة على ذلك فإن تقليص دور الحكومات سيزيد من الحاجة إلى مشاركة وإدارة من القطاع الخاص.

باء – البيئة والموارد الطبيعية

28 – من المرجح أن يكون لتغيُّر المناخ أثر بعيد المدى في القرن الحادي والعشرين. وتتسم الحالة بالتعقيد، وإن كانت هناك عدة عوامل التي تستحق أن نشير إليها:

29 – مهما يكن النهج الذي تتخذه الحكومات تجاه تحدي تغيُّر المناخ فإن السياسات التي ترمي إلى التقليل إلى أدنى حد من الأضرار الواقعة على البيئة ستكون لها الأولوية، وإن كان سيتعيَّن موازنة هذه السياسات مع الحاجة إلى مواصلة وتوسيع الإنتاج الغذائي المستدام من أجل التخفيف من حدة الفقر وإطعام السكان.

30 – وتبحث الحكومات في عدد متزايد من البلدان عن أمن الطاقة الداخلية عن طريق بدائل لأنواع الوقود الأحفوري، بما في ذلك من خلال إنتاج أنواع الوقود الحيوي.

31 – وأصبحت آثار بروميد الميثيل المستنفدة للأزون معروفة تماماً الآن وموثقة، ويجري تشجيع تدابير بديلة للصحة النباتية (انظر توصية الاتفاقية رقم 1).

32 – وسوف تتضاءل كثيراً خيارات المعالجة الكيميائية لمكافحة الآفات عندما تؤخذ بعين الاعتبار آثارها على البيئة والموارد الطبيعية.

33 – ويمكن للحاجة إلى ضمان فعالية وكفاءة استخدام المياه في الزراعة أن تؤثر على أماكن وأنواع ما يتم إنتاجه من أغذية.

34– وهذا الاهتمام المتزايد بتغيُّر المناخ وحماية البيئة سيدفع الاتفاقية والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى أن تكون أكثر وعياً بالتغيُّرات المحتملة في توزيع الآفات في ظل تغيُّر المناخ. وسوف يلزم تعزيز التدابير الصديقة للبيئة من أجل الحد من تأثير الآفات النباتية على إنتاج الأغذية والبيئة وللسماح بنقل السلع بطريقة مأمونة في التجارة.

جيم – الاتجاهات الديموغرافية

35 – يمثل التحضر المتزايد والهجرة من الريف إلى المدن اتجاهاً ديموغرافياً عالمياً. وهذا التحول الواسع النطاق من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية قد يهدد إنتاجية المجتمعات الريفية، وهي مسألة قد تسعى الحكومات الوطنية إلى التصدي لها عن طريق برامج التنمية الريفية التي تركز على الأغذية والمنتجات النباتية الأخرى المستدامة والمأمونة والتي يتم إنتاجها وتسويقها محلياً.

36 – ومعدلات النمو السكاني في البلدان النامية أكبر عموماً منها في البلدان المتقدمة. وسوف تنتقل القوة الاقتصادية خلال الثلاثين سنة المقبلة إلى البلدان النامية التي ستتكون فيها الطبقة المتوسطة العالمية وفئات المستهلكين المقبلة[3].

37 – ومن المتوقع أن تؤدي هذه التحولات الديموغرافية، بما فيها الهجرة، إلى تغيير ثقافة الغذاء والتغذية في بلدان العالم نتيجة لظهور أنماط جديدة من الاستهلاك الغذائي والطلب على الغذاء. وسوف تسفر تلك التحولات عن نقل أنواع جديدة من المنتجات الغذائية، بما فيها سلع المنتجات البستانية، بشكل قانوني وغير قانوني، إلى أسواق وأماكن جديدة.

دال – الأمن الغذائي

38 – ينطوي الأمن الغذائي، وهو توافر الإمدادات الغذائية الكافية والحصول عليها، على أبعاد كثيرة، من بينها تغيُّر المناخ، والآفات النباتية (بما في ذلك الأنواع الدخيلة التوسعية)، والتجارة، والمواد الغذائية، وتكنولوجيات الإنتاج الجديدة، والتنمية الريفية. وسوف يؤدي ازدياد استخدام الأراضي في الدول الناشئة إلى آثار أخرى على الأمن الغذائي، لا سيما في العالم النامي حيث تفتقر الأُطر التنظيمية للصحة النباتية إلى القدرات. وستظل المعونة الغذائية في صدارة جدول أعمال البلدان والمنظمات الدولية كاستجابة إنسانية للكوارث في جميع أنحاء العالم.

39 – ويجري تشجيع البلدان المتقدمة على التماس فرص تنمية القدرات، والمساعدة التقنية، وتشجيع التجارة[4]. غير أن زيادة التجارة، بدلاً من زيادة المعونة، ينبغي أن يؤدي إلى المزيد من الاستقلال والثراء في البلدان النامية. وقد تتوقع الوكالات التنظيمية الوطنية دعوتها بشكل متزايد لتقديم درايتها الفنية في مجالات من قبيل تنمية القدرات، ومكافحة الآفات والأمراض، والتسويق والتجارة، واستخدام تكنولوجيات (التصنيع) الجديدة، والمساهمة بالتالي في جدول أعمال الأمن الغذائي العالمي. على أنه إذا لم تكن البلدان النامية مستعدة بالقدر الكافي لتلبية الطلب على هذه الخدمات، فإن قدرتها على المساهمة في جدول أعمال الأمن الغذائي العالمي ستظل موضع شك.

---

[3] Goldstone, Jack A. 2010. The new population bomb. *Foreign Affairs* (عدد يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط، 2010)، الصفحة 38.

[4] تنص المادة 9 من اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية لمنظمة التجارة العالمية على ما يلي: "يوافق الأعضاء على تيسير تقديم المساعدة التقنية للبلدان الأعضاء النامية"، وجولة الدوحة الإنمائية.

40 – ويطرح الاهتمام المتزايد بالأمن الغذائي وتوافر الغذاء في المستقبل للأعداد المتزايدة من سكان العالم مشاكل ضخمة أمام الكثير من البلدان. ولكن الاتفاقية يمكنها القيام بدور أساسي في تنمية قدرة البلدان على رصد مخاطر الآفات النباتية والتصدي لها، وبالتالي تشكيل خط دفاع رئيسي في حماية الإمدادات الغذائية في تلك البلدان.

هاء – الوصول إلى الكفاءات والمعلومات العلمية

41 – من المشاكل المؤثرة على الكثير من البلدان نقص الدراية الفنية العلمية بالصحة النباتية، وهي دراية حيوية للحفاظ على مكونات السياسات العامة المتعلقة بتنمية الزراعة والتجارة. ويتمثل جانب كبير من ذلك فيما يُطلق عليه العائق التصنيفي الذي يشير إلى انكماش الاستثمار الحكومي في الموظفين والأموال والتدريب، مما أفضى إلى فقدان الخبرة والأدوات والخدمات التصنيفية. ولا يؤثر ذلك على خدمات الصحة النباتية فحسب، بل يؤثر أيضاً على الخدمات التشخيصية التي تنطوي عليها حماية البيئة والتنوع البيولوجي. وأنشأ أعضاء اتفاقية التنوع البيولوجي نظاماً تمويلياً، هو صندوق الشراكة العالمية للتصنيف، لزيادة التمويل من أجل تعزيز أداء المؤسسات في تقديم خدمات التصنيف. (يتضمن الإطار 2 مراجع تناقش مشكلة الكفاءة في مجال الصحة النباتية).

42 – **الإطار 2: مصادر المعلومات المتعلقة بالدراية الفنية في مجال الصحة النباتية**

43 – Rassmann, Kornelia & Smith, Richard. 2011. *Business plan for the preparatory phase of The Global Taxonomy Partnership Fund*. (خطة عمل للمرحلة التحضيرية لصندوق الشراكة العالمية للتصنيف). اتفاقية التنوع البيولوجي، الوثيقة (UNEP/CBD/GTI-CM/11/INF/2، 27 مايو/أيار 2011 (متاحة في هذا العنوان: http://www.cbd.int/doc/?meeting=4847, accessed June 2011).

44 – المنظمة الأوروبية لوقاية النباتات. 2004. Plant Health Endangered – State of Emergency ("إعلان ماديرا")؛ الإعلان الصادر عن ندوة مجلس المنظمة الأوروبية لوقاية النباتات، ماديرا، سبتمبر/أيلول 2004 (يمكن الرجوع إلى نشرة المنظمة الأوروبية لوقاية النباتات، العدد 40 (2010): 127).

45 – Miller, Sally A., Beed, Fen D. & Harmon, Carrie Lapaire. 2009. Plant disease diagnostic capabilities and networks. (قدرات وشبكات تشخيص الأمراض النباتية). *Annual Rev. Phytopathol*، 47: 15–38.

46 – ويمكن للاتفاقية أداء دور حاسم في توفير ملتقى عالمي لتكوين الشبكات والشراكات والرابطات المتصلة بالخبرة والموارد العلمية وفي مجال الصحة النباتية. ومن خلال تلك الشبكات يمكن للبلدان الأعضاء في الاتفاقية التماس وتعبئة خبرات الصحة النباتية التي قد تتاح في مؤسسات أخرى أو في بلدان أو مناطق أخرى.

47 – وإضافة إلى ذلك، تقدِّم الاتفاقية خدمات إدارة المعرفة من أجل:

- السماح للحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والأمانة بالوفاء بالتزامات الإبلاغ المقررة في الاتفاقية؛
- دعم مقرري السياسات وصناع القرار؛
- تحسين سُبل الحصول على المعلومات العلمية؛
- التحليل الموضوعي للقدرات الوطنية والاتجاهات العالمية؛
- تحسين الشفافية والثقة بين الشركاء التجاريين؛
- توفير احتياجات إدارة المعلومات لكل برنامج عمل الاتفاقية.

واو – تحديات السياسات التنظيمية

48 – مع تزايد حجم وتنوع التجارة، وفرص الوصول إلى الأسواق الجديدة والناشئة، وتضاؤل الموارد البشرية والمالية لتنفيذ البرامج التنظيمية لتدابير الصحة النباتية، ستحتاج المنظمات الوطنية لوقاية النباتات إلى تركيز جهودها على استعراض السياسات القائمة لمواجهة السياق العالمي المتغيِّر والمخاطر. وسوف تساعد أيضاً جهود استعراض وتحديث سياسات الصحة النباتية الوطنية على ضمان استمرار ثقة الجمهور في أنظمة وبرامج وقاية النباتات على المستوى الوطني، وتوفير الموارد لتمويل تلك البرامج.

49 – وينبغي في الوقت نفسه أن تشارك الجهات المعنية الخاصة بدور أكبر وأن تقبل المسؤولية عن قضايا الصحة النباتية. وينبغي أن يكون لدى الحكومة والصناعة حوافز قوية تشجع على انتهاج السلوك الذي يساعد على الحد من المخاطر. ويمكن للتعاون الوثيق بين الحكومات والصناعة أن يفضي إلى تحسين آفاق معالجة مخاطر الصحة النباتية المتزايدة بسبب العولمة وتغيُّر المناخ. وينبغي عموماً أن تراعي أُطر سياسات الصحة النباتية جهود المزارعين والتجار في الأنشطة التي تساهم في وقاية الصحة النباتية عند إجراء مهام رسمية. ويمكن بهذه الطريقة استخدام الموارد الحكومية بفعالية أكبر، وزيادة الاهتمام بالمجالات الأكثر عرضة للمخاطر. ويمكن أن يشكل ذلك حافزاً يشجع المزارعين والمنتجين على زيادة الاهتمام بقضايا الصحة النباتية وتحمل مسؤولية أكبر في التشارك بين القطاعين العام والخاص. ويمكن عند قيام تفاعل بين الحكومة وأصحاب المصلحة النظر في استخدام أدوات أخرى للتنفيذ بخلاف الأدوات القانونية، مثل نُظم الاعتماد ونُظم إصدار الشهادات الطوعية.

50 – ويعني ازدياد الاهتمام بالحماية البيئية، والأنواع الدخيلة التوسعية، والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، أن الحماية البيئية تؤثر بصورة متزايدة في التجارة وسياسات وقاية النباتات. ومن المتوقع أن تحدث تحولات في السياسات في ظل ازدياد اهتمام الحكومات الوطنية والاهتمام على المستوى الدولي بحماية الموارد النباتية الطبيعية والمكتسبات الأوسع للنُظم الإيكولوجية الزراعية.

51 – وفي ظل الإنهاء التدريجي المحتمل لاستخدام بروميد الميثيل في إطار بروتوكول مونتريال، تتجه المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بشكل متزايد إلى مجموعات من التدابير والنُظم والنُهج البديلة لإدارة الآفات. ويجري استخدام هذه النُهج المتكاملة على نطاق أوسع لمواجهة القلق العام المتزايد إزاء الصحة البشرية والدواعي البيئية لاستخدام الوسائل التقليدية القائمة على مبيدات الآفات في التعامل مع حالات تفشي الآفات، والسماح للبلدان بالوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال.

52 – ومن زاوية وقاية النباتات على وجه التحديد، فإن التكنولوجيات الجديدة ستزوِّد المنظمات الوطنية لوقاية النباتات بمزيد من الأدوات لتيسير عمليات التفتيش وإصدار الشهادات للسلع، وتحسين تشخيص الآفات، وإمكانية تتبع السلع، ووسائل الإبلاغ السريعة والفعالة. وينبغي للسياسات التنظيمية تشجيع استخدام هذه الأدوات.

زاي – تقلص موارد العمل الجماعي

53 – ازدادت منذ عام 1997 الطلبات والتوقعات من الاتفاقية وأمانتها بوتيرة تفوق الموارد والأموال المتاحة للنهوض بما اتفقت عليه هيئة تدابير الصحة النباتية من عمل جماعي مطلوب على المستوى العالمي لمنع انتشار الآفات وحماية الموارد النباتية العالمية.

54 – ولا تزال الفجوة آخذ في الاتساع بين الدور الذي يمكن وينبغي أن تقوم به الاتفاقية في وقاية النباتات العالمية والموارد الفعلية المتاحة لمواجهة تهديدات الآفات والأمراض الآخذة في الازدياد. وسوف تظل الحالة الاقتصادية العالمية الحالية الناجمة عن العجز الحكومي وتباطؤ النمو الاقتصادي وضعف أسواق العمل، تقيد قدرة الحكومات على الالتزام بموارد جديدة أو إضافية على المستوى الدولي. وسوف يشكل هذا الواقع الاقتصادي العالمي عاملاً خطيراً في تقييد الاتفاقية والحد من قدرتها على تنفيذ وتحقيق أهداف هذه الخطة الاستراتيجية.

55 – ولذلك فإن السبيل إلى تحقيق الأهداف الواردة في هذا الإطار الاستراتيجي لن يكون فقط بالتزام الأعضاء بالتعاون العالمي في إطار الاتفاقية، بل الأهم من ذلك هو استعداد الحكومات وربما أصحاب المصلحة غير الحكوميين لدعم تمويل برامج الاتفاقية وبنيتها التحتية والمساعدة على تمويلها في السنوات المقبلة.

سادساً – وضع الاتفاقية ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة

56 – يحدد دستور المنظمة (المادتان 1 و14) الدور الرئيسي للمنظمة بوصفها منتدى محايد للأعضاء من أجل التفاوض بشأن الصكوك الدولية. وهذه الصكوك تشمل الاتفاقات المتعددة الأطراف، والمدونات، والممارسات السليمة، والمعايير الدولية، وخطط العمل أو أي تدابير جماعية أخرى تلزم لبلوغ هدف مشترك (الحد من الفقر والجوع) أو تحقيق غرض من أغراض الزراعة العالمية (الإنتاج الزراعي المستدام وحماية الأمن الغذائي) أو صيانة ووقاية الموارد الطبيعية في العالم.

57 – وهذه الوظيفة الأساسية كمنتدى عالمي محايد تيسر وتدعم جهود الأطراف المتعاقدة لوضع صكوك قانونية إقليمية ودولية وتنفيذ ما ينشأ عنها من التزامات وطنية. وتعد الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات واحدة من هذه الصكوك الحكومية الدولية القانونية في المنظمة، إذ تجمع المسؤولين عن الصحة النباتية من أنحاء العالم للعمل معاً من أجل منع انتشار الآفات ووقاية الموارد النباتية العالمية.

58 – والأهداف العالمية الرئيسية الثلاثة للمنظمة هي:

- **خفض العدد المطلق للأشخاص الذين يعانون من الجوع** تدريجياً لضمان قيام عالم يتمتع فيه البشر كافة في جميع الأوقات بأغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة.
- **استئصال الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع**، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية، وسُبل المعيشة المستدامة.
- **تحقيق الإدارة والاستغلال المستدامين من الموارد الطبيعية**، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لما فيه صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة.

59 – وتقوم الاتفاقية، بوصفها هيئة منشأة بموجب المادة 14 من دستور المنظمة (تشمل المادة 14 الاتفاقيات التي وضعها وقبلها الأعضاء وتمولها المنظمة)، بدور حاسم في دعم كل من هذه الأهداف الرئيسية الثلاثة من خلال برامجها، ومعاييرها، وإجراءاتها التي تهدف إلى منع الخسائر الغذائية ووقاية الموارد الطبيعية من التهديد الخطير التي تشكله الآفات النباتية. ويشكل أحد جوانب ولاية الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من الهدف الاستراتيجي المعنون *تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام* في الإطار الاستراتيجي للمنظمة.

60 – وتتجسَّد أيضاً الوظائف الأساسية للمنظمة، من حيث علاقاتها بتيسير ودعم التعاون الحكومي الدولي والإجراءات المشتركة، في الأنشطة الرئيسية للاتفاقية، وخاصة الأنشطة المتعلقة بما يلي:

(1) التشجيع على توفير المعلومات والمعارف ونشرها واستخدامها، بما في ذلك الإحصاءات، أي إدارة المعرفة؛

(2) التفاوض حول الصكوك الدولية، ووضع المعايير، والمواصفات، والخطوط التوجيهية الطوعية التي تدعم وضع صكوك قانونية وطنية وتشجع على تطبيقها؛

(3) تعزيز الدعم الفني لنقل التكنولوجيا؛ وتحفيز التغيير؛ وتنمية القدرات، وخاصة المؤسسات الريفية؛

(4) الدعوة والاتصال لتعبئة الإرادة السياسية والترويج للاعتراف العالمي بالإجراءات اللازمة في مجالات اختصاص المنظمة.

61 – ويعبر برنامج عمل الاتفاقية عن كل وظيفة من الوظائف الرئيسية المذكورة أعلاه كإسهام رئيسي في جدول أعمال الأمن الغذائي العالمي. ويشمل ذلك ما يلي:

(1) إدارة المعرفة، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بظهور وتفشي الآفات، وتقاسم المعلومات الرسمية الأخرى عن وقاية النباتات بين البلدان؛

(2) المعايير الدولية للصحة النباتية (التي تعترف بها منظمة التجارة العالمية كمعالم قياسية قائمة على العلم لتوجيه التجارة المأمونة في السلع النباتية) وخطوط توجيهية للتوسع المأمون في تجارة السلع الغذائية والزراعية؛

(3) تنمية القدرات بهدف مساعدة البلدان على حماية مواردها النباتية والموارد النباتية لجيرانها؛

(4) جهود الدعوة لتحسين صورة الاتفاقية وتأثيرها على إدارة حالة الآفات العالمية بين الأطراف المتعاقدة؛

(5) منتدى غير ملزم للأعضاء من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بالصحة النباتية.

62 – وتعترف المنظمة في خطتها المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013 بأن وضع وتنفيذ معايير معترف بها دولياً وخطط عمل، بما في ذلك إعداد مشاريع معايير لاستعراضها تقنيا وتطويرها على المستوى الحكومي الدولي، يعتمد على دعم أمانة الاتفاقية للهيئات المعنية. وبعبارة أخرى فإن تزويد أمانة الاتفاقية بملاك الموظفين الكافي والمستدام شرط ضروري لتحقيق أهداف الاتفاقية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وتقوم أمانة الاتفاقية بدور حيوي وضروري لدعم إعداد معايير دولية للصحة النباتية، وتنفيذ برامج نشطة لتبادل المعلومات بين الأعضاء، وتنفيذ برامج لتنمية القدرات والتدريب، وتقديم خدمة غير ملزمة لتسوية المنازعات.

63 – وتقدِّم المنظمة التمويل الأساسي للاتفاقية، وإن كان من الأساسي بالإضافة إلى ذلك تنفيذ برنامج لتعبئة الموارد من أجل ضمان توفير موارد مستدامة وكافية لقاعدة مهنية من موظفي أمانة الاتفاقية الذين يمكنهم تنفيذ برنامج عمل

الاتفاقية بصورة ملائمة ومستدامة. وسيتأثر جدول أعمال الاتفاقية بالحالة الاقتصادية العالمية المتغيرة، والاعتبارات المتعلقة بالبيئة والموارد الطبيعية، والاتجاهات الديموغرافية، وسياسات وأولويات الأمن الغذائي، وتحديات السياسات التنظيمية. وسيواصل الجهاز الرئاسي للاتفاقية (هيئة تدابير الصحة النباتية) وأمانة الاتفاقية، السعي لتحديد أولويات عمله واعتماد أدوات جديدة تتعلق برصد وتقييم برامجه وأنشطته لتحقيق أقصى قدر من المكافحة وأفضل النتائج.

سابعاً – الإطار الاستراتيجي للاتفاقية

64 – كانت الاتفاقية ولا تزال الصك الرئيسي للمنظمة بين أعضائها لضمان الأمن الغذائي، وصيانة الموارد، وتنمية القدرات في مجال الصحة النباتية. وهذا الإطار الاستراتيجي يجعل أنشطة الاتفاقية متوائمة أكثر مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة ونظامها الجديد للإدارة القائمة على النتائج.

ألف – رؤية الاتفاقية

65 – *وقاية الموارد النباتية العالمية من الآفات.*

باء – رسالة الاتفاقية

66 – *ضمان التعاون فيما بين الأمم لوقاية الموارد النباتية العالمية من انتشار ودخول آفات النباتات، من أجل دعم الأمن الغذائي، وصيانة التنوع البيولوجي، وتيسير التجارة.*

جيم – الأهداف الاستراتيجية

67 – الأهداف الاستراتيجية للاتفاقية للفترة 2012–2019 هي:

(أ) حماية الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي العالمي عن طريق منع انتشار الآفات؛

(ب) حماية البيئة، والغابات، والتنوع البيولوجي من آفات النباتات؛

(ج) تيسير التنمية الاقتصادية والتجارية عن طريق تعزيز تدابير الصحة النباتية المتوائمة والقائمة على أساس علمي؛

(د) تنمية قدرة الأعضاء في مجال الصحة النباتية لإنجاز الأهداف (أ)، و(ب)، و(ج).

68 – ويرد أدناه وصف للأهداف الاستراتيجية ووسائل تحقيقها خلال السنوات الثماني القادمة. ولكل هدف استراتيجي عدد من النتائج التنظيمية التي يتعيَّن تحقيقها. ويتوقف النجاح في تحقيق تلك النتائج على مدى توافر الموارد الملائمة والكافية.

69 – وتقوم المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات في إطار الاتفاقية بدور حاسم في دفع تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الإقليمي. وهذه المنظمات شريك مهم للاتفاقية في وضع إجراءات ملموسة لمنع انتشار الآفات التي يمكن أن تضر بالزراعة والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، وتنفيذ برامج بناء القدرات. ولذلك من الجوهري إقامة شراكة فعالة مع المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية.

(أ) حماية الزراعة المستدامة وتحسين الأمن الغذائي العالمي عن طريق منع انتشار الآفات

70 – سيؤدي النمو السكاني المتوقع (وتحسن آفاق الدخل في كثير من المناطق) إلى زيادة الطلب على الأغذية الآن وفي المستقبل. وقد تؤدي الاتجاهات الديموغرافية إلى وقوع ضغط على حالة الأمن الغذائي عالمياً، ولكن على وجه الخصوص في المناطق النامية، مثل أفريقيا جنوب الصحراء. وعموماً فإن تقديرات المنظمة تشير إلى أن الناتج الزراعي العالمي لا بد أن يزداد بنحو 70 في المائة لتلبية الاحتياجات الغذائية للأعداد المتوقعة من السكان في عام 2050. ومن المتوقع أن يظل إنتاج المحاصيل يمثل أكثر من 80 في المائة من الأغذية في العالم. وسيلزم تحقيق أكثر من 70 في المائة من الزيادة في إنتاج المحاصيل عن طريق التكثيف المحصولي في مساحات الأراضي المحصولية الحالية أو المتناقصة، مع عدم الإضرار بالقدرة على إنتاج كميات أكبر من الأغذية في المدى المتوسط. ويجب أن تكون مقومات الاستدامة في استراتيجيات تكثيف إنتاج المحاصيل أقوى منها في الاستراتيجيات الحالية أو السابقة، أي أن تلك الاستراتيجيات يجب أن تأخذ في الاعتبار قيمة الخدمات التي توفرها النُظم الإيكولوجية وأن تعمل على تحسينها، مثل ديناميات العناصر الغذائية في التربة، والتلقيح، ومكافحة انتشار الآفات، والحفاظ على المياه. ويجب أن تستند هذه الاستراتيجيات أيضاً إلى عناصر تشمل الإدارة المتكاملة للآفات، والزراعة التي تحافظ على التربة، والحصول على الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام، مع الحد أيضاً من تلوث التربة والهواء والمياه. ويجب أن تحسِّن البلدان والأقاليم قدراتها على رصد تفشي الآفات، واكتشافها والتأهب لسرعة مواجهتها، لكي لا تهدد المناطق الأخرى والشركاء التجاريين[5].

71 – وتعمل المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات التي تؤدي وظائفها بالكامل على حماية الزراعة والبيئة والموارد الطبيعية من الآثار السلبية للآفات، وتسهم بالتالي في تحسين الأمن الغذائي، وفتح فرص تجارية أمام البلدان. ويلزم، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، وضع نظام وطني فعال لمنع دخول وانتشار الآفات، انطلاقاً من المسؤوليات المشتركة للحكومات والقطاع الخاص. ولهذا السبب فإن الاتفاقية والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية (المعايير الدولية) تشكل إطاراً للتشغيل الفعال للمنظمات الوطنية لوقاية النباتات أو المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، مثل إنشاء وتشغيل نظام لمراقبة الواردات، وكيفية إجراء تحليل لمخاطر الآفات، ووضع خطوط توجيهية للمراقبة، وحالة الآفات، واستئصال الآفات. وتشمل المعايير الدولية أيضاً بروتوكولات تشخيصية تيسر تحديد آفات النباتات الرئيسية والمنتجات النباتية، وكذلك المعالجات أو التدابير المتكاملة التي تتيح خيارات لإدارة الآفات. ومن المتوقع أن تصبح المعايير في المستقبل أكثر تركيزاً على السلع والآفات.

[5] منظمة الأغذية والزراعة، الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019.

72 – وتمثل البوابة الدولية للصحة النباتية (https://www.ippc.int) نظام الاتفاقية لإدارة المعرفة فيما يتعلق بالصحة النباتية. وبينما تفي هذه البوابة باحتياجات إدارة المعلومات في كل برنامج عمل الاتفاقية، فهي توفر تحديداً معلومات من خلال نظام للإبلاغ عن ظهور آفات النباتات والمنتجات النباتية. وسوف تحسِّن التطورات المزمعة الاتصالات بين الأعضاء للتحذير من الآفات عن طريق زيادة القدرة وتحسين إمكانية الوصول إلى نُظم الإبلاغ الإلكترونية، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية لوقاية النباتات.

73 – وسيدعم هذا الهدف الاستراتيجي بقوة هدف المنظمة لتحسين تكثيف الإنتاج المحصولي المستدام[6].

74 – *النتائج التنظيمية*

75 – ألف 1– اكتشاف الآفات والإبلاغ عنها واستئصالها أو مكافحتها عن طريق التفتيش المحسَّن، والرصد، والمراقبة، والتشخيص، ونُظم الإبلاغ عن الآفات والتصدي لها.

76 – ألف 2– مساعدة المنظمات الوطنية لوقاية النباتات في إدارة مشاكل الآفات من أجل تحسين التكثيف المستدام، مع إصدار موارد فنية بشأن تنفيذ المعايير عند الاقتضاء، وتقاسم المعلومات عن هذه البرامج بين البلدان.

77 – ألف 3– تيسير نقل السلع الغذائية ومنتجات المحاصيل البستانية الأساسية من خلال المعايير الدولية ذات الصلة.

78 – ألف 4 – تعزيز الأمن الغذائي من خلال المواءمة بين استراتيجية الاتفاقية لتنمية القدرات الوطنية في مجال الصحة النباتية وبرامج المنظمة والبرامج الأخرى.

(ب) حماية البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات النباتية

79 – يزداد الوعي بأهمية الأنواع الدخيلة التوسعية التي يمكن أن تؤثر، بل وتؤثر بالفعل، تأثيراً كبيراً ومدمراً على البيئة البرية والبحرية، وبيئة المياه العذبة، والزراعة، والغابات. وفي حين تتناول اتفاقية التنوع البيولوجي بشكل عام التنوع البيولوجي والبيئة فإن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات تتناول تحديداً الأنواع الدخيلة التوسعية التي تشكل آفات نباتية، وتقدِّم توجيهات للوقاية منها.

[6] منظمة الأغذية والزراعة. 2011. الحفظ والتوسع: دليل صانع السياسات بشأن التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي لدى المالكين الصغار. روما، إيطاليا.

80 – وتوفر البوابة الدولية للصحة النباتية وسيلة للبلدان كي توفر وتتقاسم المعلومات الأساسية عن الصحة النباتية، مثل القوائم الوطنية للآفات. وهذا النوع من المعلومات يساعد الوكالات التنظيمية على إجراء تحليلات للمخاطر واتخاذ تدابير بشأنها عند اللزوم.

81 – وسيجري توسيع فائدة البوابة وتسليط المزيد من الضوء عليها لتقاسم المعلومات المتصلة بالاتفاقية بين البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن فما يتعلق بممارسات الصحة النباتية الموصى بها لأنواع معيَّنة من المحاصيل، وتدابير مكافحة الآفات، ونتائج البحوث، والمعلومات الوطنية الأخرى المتعلقة بالآفات وغير ذلك من المعلومات المتعلقة بالمنظمة/الشركاء. ويقدِّم نظام الإبلاغ عن الآفات في البوابة معلومات أساسية ذات قيمة كبيرة لوكالات الحماية البيئية، وسيجري توسيع هذا النظام بمرور الوقت ومع توافر الموارد.

82 – ويمكن استخدام معايير الاتفاقية وإطارها لتلبية احتياجات الأوساط المعنية بالبيئة من حيث التنوع البيولوجي والمشاكل الناشئة والمرتبطة بالأنواع الدخيلة التوسعية التي هي آفات نباتية. من ذلك مثلاً أن معايير الاتفاقية المتعلقة بتحليل مخاطر الآفات يمكن أن تشكل أدوات أساسية ومهمة لتقييم المخاطر البيئية للآفات عند تطبيقها.

83 – وتعمل أمانة الاتفاقية والأعضاء مع النظراء في اتفاقية التنوع البيولوجي لتحديد القضايا المشتركة ووضع معايير ووسائل أخرى لمعالجة المشاكل التي تهم المنظمتين.

84 – ويشمل الكثير من المعايير الدولية الأخرى عناصر موجَّهة لحماية التنوع البيولوجي، مثل المعيار المتعلق بمعالجة مواد التغليف الخشبية الذي يهدف إلى الحد من مخاطر آفات الأشجار التي يمكن أن تؤثر على البيئة أو على الغابات التجارية. وتقترح الاتفاقية وضع عدد من المعايير الأخرى التي تتناول النقل المحتمل للأنواع الدخيلة التوسعية المهمة لحماية التنوع البيولوجي. وسوف تتناول هذه المعايير التقليل إلى أدنى حد من انتقال الآفات عن طريق الحاويات البحرية والحاويات الجوية وتقليص مخاطر الآفات الناجمة عن نفايات السفن.

85 – وسوف تشمل برامج الدعم التي ستضعها أمانة الاتفاقية برامج لتنمية القدرات تتناول التحديات البيئية.

86 – *النتائج التنظيمية*

87 – باء 1– تزويد قطاعي حماية البيئة والغابات بمعلومات وأدوات كافية على المستويين المحلي والدولي تتعلق بالآفات الجديدة وتوزيعها. وستشمل الأدوات المساعدة على تحليل مخاطر الآفات وتقنيات إدارة الآفات.

88 – باء 2– دعم المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات في الاعتراف بأن حماية النباتات البرية والتنوع البيولوجي تشكل جزءاً من مسؤولياتها، والتعاون مع الوكالات العاملة في قطاع البيئة.

89 – باء 3– وضع معايير ملائمة وتوصيات وموارد فنية أخرى تعزز حماية البيئة وتساعد على الحد من آثار تغيُّر المناخ.

90 – باء 4– قدرة البلدان على حماية مواردها النباتية الطبيعية في مواجهة الآفات عن طريق تنمية القدرات.

(ج) تيسير التنمية الاقتصادية والتجارية من خلال تعزيز مواءمة تدابير الصحة النباتية المستندة إلى أسس علمية

91 – تشكل التجارة جزءاً متزايد الأهمية في الكثير من الاقتصادات الوطنية، ويتعيَّن تعزيز تنمية القدرات المتصلة بالتجارة ووضع المعايير لمساعدة البلدان على تحديد سياساتها ووضع نُظم للاستفادة من فرص التجارة الجديدة. وفي الوقت نفسه فإن تزايد اعتماد بعض البلدان النامية على الواردات يعني أنها بحاجة إلى نُظم أو أُطر تنظيمية فعالة لحماية زراعتها وبيئتها.

92 – وتحتوي البوابة الدولية للصحة النباتية على معلومات تتعلق بالوصول إلى أسواق تصدير النباتات والمنتجات النباتية. ويتطلب وضع نُظم عملية للصادرات منظمات وطنية فعالة لوقاية النباتات من أجل ضمان تلبية متطلبات الصحة النباتية في الواردات. وتوفر المعايير الدولية خطوطاً توجيهية بشأن قوائم الآفات، وحالة الآفات، وإنشاء مناطق خالية من الآفات، وأماكن ومواقع إنتاج خالية من الآفات، ومناطق يقل فيها انتشار الآفات. وتبين المعايير الدولية أيضاً نُظم إصدار الشهادات الخاصة بالصادرات واستخدام شهادات الصحة النباتية. ويمكن للمعايير الدولية المتعلقة بآفات بعينها وسلع بعينها أن تعفي المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من الحاجة إلى إجراء تحليلات لمخاطر الآفات والتوصية بتدابير للصحة النباتية بالنسبة لمنتجات نباتية معيَّنة، وبالتالي تيسير التجارة المأمونة بين البلدان. وتجري متابعة تطوير نُظم إلكترونية لإصدار الشهادات.

93 – ووجِّهت انتقادات لنظام وضع المعايير بسبب بطئه، وبخاصة الطريقة التي يسير عليها في وضع واعتماد البروتوكولات التشخيصية ومعالجات الصحة النباتية. وتبقي الاتفاقية هذه العملية قيد الاستعراض بغرض زيادة كفاءة إجراءات وضع المعايير.

94 – وفيما يتعلق بتنمية القدرات، فإن من أكثر الوسائل فعالية لمساعدة البلدان النامية على تطوير ورعاية صناعة الصادرات هو أن توضع نُظم متسمة بالكفاءة ومعترف بها لتصدير المواد النباتية، وأن تكون مصحوبة بنُظم للمراقبة والتفتيش وإصدار شهادات ملائمة للصحة النباتية.

95 – وتقوم الاتفاقية بدور رئيسي في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تطبيق تدابير الصحة النباتية، وتعمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك مع منظمة الصحة العالمية وهيئة الدستور الغذائي في تنفيذ المعايير التي تيسر التجارة.

96 – وتوفر المعايير الدولية أيضاً التوجيه بشأن إنشاء نُظم للتحقق من الواردات. وتعد تنمية القدرات أساسية في هذا المجال لضمان التجارة المأمونة وحماية الزراعة والبيئة من ظهور آفات جديدة يمكن أن تؤثر بصورة سلبية على الأمن الغذائي الوطني.

97 – ويمكن أن تشكل متطلبات الاستيراد أو التصدير مجالاً لعدم الاتفاق بين البلدان. ويمكن لنُظم الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات أن تساعد في التغلب على تلك التحديات.

98 – *النتائج التنظيمية*

99 – جيم 1– قيام البلدان بتقييم وتطوير نُظم إصدار شهادات الصحة النباتية لمراعاة المعايير المنقحة.

100 – جيم 2– تيسير التجارة المأمونة من خلال توفير منتدى في الاتفاقية لمناقشة قضايا الصحة النباتية وكذلك من خلال وضع معايير دولية خاصة بآفات معيَّنة أو قائمة على السلع إلى جانب ما تدابير الصحة النباتية ذات الصلة.

101– جيم 3– استخدام الآليات التشاورية في نُظم تسوية المنازعات والإبلاغ عن تلك الآليات.

(د) تنمية قدرة الأعضاء في مجال الصحة النباتية لإنجاز الأهداف (أ) و(ب) و(ج)

102 – يمكن لزيادة مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة أن يساهم بدور كبير في الحد من الفقر وفي التنمية الريفية. ويدعم أي تخفيض في خسائر الإنتاج نجاح سلاسل القيمة. مثال ذلك أنه من الحتمي التحوط من هجمات الآفات، وتقليل تكاليف حماية المحاصيل من تفشي الآفات، والقضاء على تلوث المنتجات الذي يمكن أن يتسبب في حظر أو تعقيد دخول الأسواق. ومن الحتمي لاستفادة البلدان النامية من فرص التجارة مواصلة تحسين وقاية النباتات ونُظم الواردات والصادرات.

103 – ويشمل ذلك في كثير من الأحيان إنشاء منظمات وطنية فعالة تماماً ومستدامة لوقاية النباتات. ويتطلب ذلك معلومات وتدريباً وموارد من قبيل المختبرات والمعدات. وقد استحدثت الاتفاقية أداة لتقييم قدرة الصحة النباتية من أجل مساعدة البلدان على تقييم قدراتها واحتياجاتها وتخطيط أولوياتها الإنمائية. وتقدِّم الاتفاقية المساعدة إلى البلدان النامية لتحسين مشاركتها في أنشطة الاتفاقية، بما في ذلك عملية وضع معايير الاتفاقية وتبادل المعلومات، وذلك من

خلال تمويل مشاركتها في حلقات العمل والاجتماعات. وتعقد حلقات عمل حول مشاريع المعايير الدولية التي لا تزال في طور الإعداد. واعتمدت الاتفاقية مؤخراً استراتيجية طويلة الأجل لتنمية القدرات. ويحظى ذلك بتأييد قوي ويلقى توجيهياً من فريق مؤلف من ممثلين من كل أقاليم المنظمة.

104 – ووضعت الاتفاقية نظاماً لاستعراض ودعم التنفيذ، ويشمل هذا النظام استعراضاً لتنفيذ الاتفاقية والمعايير الدولية من جانب الأعضاء (باستخدام استبيان كل ثلاث سنوات ونظام لإبداء التعليقات) و"مكتب مساعدة" متاح لأعضاء الاتفاقية.

105 – *النتائج التنظيمية*

106 – دال 1– مساعدة البلدان النامية في برامج تنمية القدرات عن طريق تحديد احتياجاتها وأولوياتها باستخدام أداة تقييم قدرة الصحة النباتية.

107 – دال 2– تعاون وتكاتف البلدان مع وكالات المعونة لوضع برامج لتنمية القدرات في البلدان النامية عن طريق الآليات التي أنشأتها الاتفاقية.

108 – دال 3– دخول نظام استعراض ودعم التنفيذ حيز التطبيق الكامل. ويوفر هذا النظام معلومات عن تنفيذ الاتفاقية ومعاييرها، والتحديات التي يواجهها الأعضاء، بما في ذلك مشاكل تنفيذ المعايير.

109 – دال 4– إتاحة موارد المعلومات للسماح للبلدان بتحسين قدرتها الوطنية في مجال الصحة النباتية.

دال – الأهداف الوظيفية

110 – خاء – التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن

111 – يربط هذا الهدف الوظيفي بين الخدمات المقدمة من الاتفاقية وأمانتها وبين النتائج التنظيمية عن طريق التعاون مع الجهات الراعية والأعضاء الداعمين للصندوق الاستئماني للاتفاقية، والأعضاء الذين يقدمون المساعدة العينية ومن خلال الاتصال الفعال بكل المعنيين ببرامج تنمية القدرات.

112 – ومن الحيوي لزيادة الشعور بالحاجة الملحة والمسؤولية بين كل الشركاء المعنيين بحماية الموارد النباتية العالمية من الآفات النباتية زيادة وعي أصحاب المصلحة (مثل المنظمات الدولية ذات الصلة، والجهات المعنية بالغابات، والتجار، وعامة الجمهور) واشتراكهم بصورة ملائمة.

113 – *النتائج التنظيمية*

114 – خاء 1– التمويل المستدام لبرامج الاتفاقية نتيجة لاتباع استراتيجية فعالة لتعبئة الموارد والالتزام القوي من المنظمة.

115 – خاء 2– تحسين صورة الاتفاقية عن طريق وضع وتنفيذ برنامج قوي للدعوة وخطة اتصال دينامية.

116 – خاء 3– وضع خطط استراتيجية قائمة على الأنشطة الرئيسية للاتفاقية وما يرتبط بذلك من خطط قصيرة ومتوسطة الأجل، بما في ذلك الاتفاق على الأولويات انطلاقاً من الإطار الاستراتيجي.

117 – **ذال – الإدارة الكفوءة والفعالة**

118 – تقوم أمانة الاتفاقية بدور أساسي في تيسير الحوار العالمي والتعاون في وقاية الصحة النباتية. وتدعم هذه الوظيفة بشكل مباشر الأمن الغذائي العالمي وحماية الموارد النباتية، بما في ذلك التنوع البيولوجي، وأمان نقل وتسويق المنتجات الزراعية. ومن ثم فإن الأولوية الإدارية والتنظيمية العليا تتمثل في تعزيز قدرة أمانة الاتفاقية على تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة للمجموعة.

119 – *النتائج التنظيمية*

120 – ذال 1– كفاءة الأمانة وإنتاجيتها الكبيرة.

121 – ذال 2– إدارة أموال أمانة الاتفاقية إدارة سليمة بطريقة شفافة وواعية.

122 – ذال 3– قيام الاتفاقية بتحليل، وكذلك عند الاقتضاء، تطوير وممارسة قدر أكبر من السلطة المالية والإدارية مع بقائها ضمن إطار المنظمة.

123 – ذال 4– توسيع البوابة الدولية للصحة النباتية من أجل دعم كل الأنشطة المتفق عليها في برنامج عمل الاتفاقية، لا سيما أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد ووضع المعايير وتبادل المعلومات وتنمية القدرات.

هاء – الوظائف الأساسية

124 – الوظائف الأساسية للاتفاقية هي:

(أ) وضع المعايير والتوصيات والتوجيه الفني، بما في ذلك البروتوكولات التشخيصية ومعالجات الصحة النباتية

(ب) توفير وسيلة لنشر المعلومات والمعرفة عن قضايا الآفات والصحة النباتية

(ج) تنسيق تطوير الدعم الفني لبناء القدرة الوطنية في مجال الصحة النباتية

(د) تيسير تسوية المنازعات

(هـ) تقديم الدعم لتنفيذ الاتفاقية ومعاييرها

(و) الاضطلاع بأنشطة تعبئة الموارد والدعوة لتعزيز أنشطة الاتفاقية واجتذاب الأموال لهذه الأنشطة

125 – وترتبط الأهداف الاستراتيجية، والأهداف الوظيفية، والوظائف الأساسية، ارتباطاً وثيقاً بأهداف المنظمة. وترتَّب الأنشطة المندرجة تحت الأهداف الاستراتيجية حسب هذه الوظائف الأساسية عند عرضها في الخطة المتوسطة الأجل.

(أ) وضع المعايير

126 – يتمثل الدور الرئيسي للهيئة وأمانة الاتفاقية حالياً في وضع واعتماد المعايير والتوصيات والبروتوكولات التشخيصية ومعالجات الصحة النباتية. وتوفر المنظمة منتدى محايداً للأعضاء من أجل التفاوض بشأن صكوك دولية من قبيل الاتفاقية. وتعترف منظمة التجارة العالمية بمعايير الاتفاقية بوصفها المعالم المعيارية الدولية للتجارة في السلع النباتية.

(ب) تبادل المعلومات

127 – تشمل إدارة المعرفة ونشرها معلومات عن ظهور الآفات، وتفشي الآفات، وتوزيع الآفات، وانتشار الآفات، وتدابير المكافحة، ونتائج المراقبة، وبرامج الطوارئ والموارد الفنية الأخرى. وهذا التبادل للمعلومات أساسي لتنفيذ الاتفاقية ومعاييرها. وتنشر الأمانة المعايير والمواصفات والتوصيات والموارد الفنية الأخرى. وتمثل البوابة الدولية للصحة النباتية الوسيلة المتفق عليها لهذا الغرض. ومن الحيوي لعمل الأعضاء الحفاظ على هذه البوابة وتطويرها باستمرار.

128 – وتزداد أهمية الاتصال والدعوة في عمل الاتفاقية، ويتعيَّن أن يصبح ذلك عنصراً أساسياً في نظام إدارة المعرفة الذي سيسفر عن زيادة الوعي وجني المزيد من فوائد الاتفاقية، وبالتالي زيادة الدعم لعمل الاتفاقية.

(ج) تنمية القدرات

129 – هذه المهمة، كما جاء من قبل، أساسية لتنفيذ الاتفاقية ومعاييرها، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وقد وُضعت استراتيجية طويلة الأجل وخطط تشغيلية لتنمية القدرات من أجل توفير مخطط شامل لاستخدامه في دعم عمل الاتفاقية في هذا المجال.

(د) تيسير تسوية المنازعات

130 – بالإضافة إلى وضع دليل لكي يستخدمه الأعضاء، عملت الأمانة بصورة غير رسمية في هذا المجال بالنسبة لعدد من المشاكل. ولذلك يعتبر من الضروري استمرار توافر آلية تسوية المنازعات للأعضاء من أجل احتمال استخدامها في المستقبل.

(هـ) تنفيذ الاتفاقية ومعاييرها وتوصياتها

131 – أنشئ نظام للتنفيذ يطلق عليه نظام استعراض ودعم التنفيذ. ويشمل هذا النظام آليتين، هما مكتب مساعدة للرد على الأسئلة المتعلقة بتنمية القدرات، والمساعدة في إعداد البرامج؛ وتقييم قدرات البلدان في مجال الصحة النباتية باستخدام المعلومات المتجمِّعة عن طريق أداة تقييم القدرات في مجال الصحة النباتية، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، وبرنامج تبادل المعلومات الخاص بأمانة الاتفاقية، والمعلومات التي يتم تجميعها من الأعضاء باستخدام استبيان مصمم خصيصاً لهذا الغرض.

(و) الدعوة وتعبئة الموارد

من الضروري إعداد مواد وبرامج للدعوة من أجل تقدم الاتفاقية ومعاييرها. ولا بد من تكوين صورة أقوى للاتفاقية لدى الجمهور على نطاق أوسع. ومن الأساسي أيضا استحداث آليات لتعبئة الموارد من أجل إيجاد موارد أخرى للتمويل.

ثامناً – استنتاجات: الاتفاقية في السنوات الثماني المقبلة

132 – أدت العولمة إلى تهيئة الكثير من الفرص وإيجاد الكثير من التحديات أمام المزارعين والمختصين بالغابات ومسؤولي الصحة النباتية وغيرهم من المعنيين أو المهتمين بإنتاج الأغذية ومسائل وقاية النباتات. ومن المتوقع أن تؤثر الأنماط الجديدة والمتغيرة المرتبطة بالتجارة الدولية والمناخ والخصائص الديموغرافية على التوزيع العالمي للآفات النباتية، وبالتالي إيجاد مخاطر جديدة تهدد الأمن الغذائي والمجتمعات المحلية الزراعية والريفية، والتنوع البيولوجي النباتي، والموائل الطبيعية، والنُظم الإيكولوجية في جميع أنحاء العالم.

133 – ومن المساهمات الرئيسية للاتفاقية في إدارة تلك التحديات العالمية إنشاء ورعاية منتدى يتسم بالفعالية ويتمتع بالمصداقية يمكن فيه لمسؤولي وقاية النباتات التواصل وإجراء النقاشات والتعاون في الإجراءات والتدابير المشتركة لمعالجة قضايا الصحة النباتية العالمية القديمة العهد والمستجدة. ويعبِّر اتساع العضوية في الاتفاقية على مر العقد الفائت عن اتفاق أغلبية الآراء على ضرورة وفائدة ذلك التنسيق على المستوى العالمي. على أن هذا التعاون والتنسيق لا ينشأ من فراغ. لذلك يتعيَّن وضع ورعاية هياكل ونُظم وآليات لتعزيز هذه العلاقات الدولية والحكومية الدولية. وتمثل الاتفاقية الهيكل الدولي الرئيسي لضمان التعاون في مجال الصحة النباتية، بما في ذلك التعاون بين الأطراف المتعاقدة، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، وأصحاب المصلحة الآخرين.

134 – واستشرافاً للمستقبل فإن الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات، وأمانة الاتفاقية، ستركز على المواضيع الرئيسية التالية خلال السنوات الثماني المقبلة:

(1) تعزيز مساهماتها في جدول أعمال الأمن الغذائي العالمي من خلال وضع معايير جديدة وتحديث المعايير القائمة بهدف منع انتشار الآفات في التجارة، وبرامج التبادل الفعلي للمعلومات المتعلقة بالإبلاغ عن ظهور الآفات، وتفشيها، وتقاسم المعلومات الحاسمة الأخرى المتعلقة بالآفات بين البلدان.

(2) تحسين إجراءات وتدابير الاتفاقية الرامية إلى حماية البيئة والغابات والتنوع البيولوجي من الآفات النباتية. وسوف تواصل الاتفاقية العمل في تعاون وثيق مع البلدان والمنظمات الدولية الأخرى، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، للتصدي لتهديدات الأنواع الدخيلة التوسعية. وسوف توضع معايير الاتفاقية لتلبية احتياجات الأوساط المعنية بالبيئة من حيث علاقتها بالتنوع البيولوجي النباتي والمشاكل الناشئة المرتبطة بالأنواع الدخيلة التوسعية التي تمثل آفات نباتية.

(3) دعم التوسع المأمون لتجارة الأغذية والمنتجات الزراعية. وتمثل التجارة جزءاً مهماً من استراتيجية النمو الاقتصادي في الكثير من البلدان. وسوف تضع الاتفاقية المعايير اللازمة لدعم وتوجيه هذا التوسع في التجارة بين البلدان، وكذلك تشغيل مكتب مساعدة تابع للاتفاقية من أجل مساعدة البلدان على وضع أطرها التنظيمية في مجال الصحة النباتية للاستفادة من فرص التجارة الإقليمية والدولية الجديدة.

(4) تنمية قدرة الأعضاء في مجال الصحة النباتية من خلال تقييم قدرات واحتياجات المنظمات الوطنية لوقاية النباتات، والعمل بعد ذلك على ترتيب أولويات برامج المساعدة. وسوف يقترن ذلك بوضع استراتيجيات لتحديد المنظمات المانحة المحتملة المعنية ببناء وتنمية القدرات.

(5) العمل على استعراض ودعم التنفيذ العام للاتفاقية ومعاييرها من خلال نظام لاستعراض ودعم التنفيذ. ويشمل ذلك استخدام مكتب المساعدة التابع للاتفاقية للمساعدة في برامج تنمية القدرات ووضع آلية لتقييم قدرات البلدان في مجال الصحة النباتية باستخدام المعلومات التي يتم تجميعها بوسائل تصمم خصيصاً لهذا الغرض.

(6) الأخذ بنُهج فعالة من حيث التكلفة في عملها، واعتماد نُهج جديدة في ترتيب أولويات برامج وأنشطة الاتفاقية ورصدها وتقييمها. ويأتي على رأس الأولويات التنظيمية تعزيز قدرة أمانة الاتفاقية من أجل زيادة فعالية وكفاءة الموظفين.

135 – ولعل في اتساع العضوية في الاتفاقية، وازدياد مشاركة البلدان في أحداث وأنشطة الاتفاقية، وزيادة اهتمام مجموعات الصناعة ببرنامج وضع المعايير في الاتفاقية دليل واضح على أن البلدان حريصة على التعاون فيما بينها لمعالجة قضايا الوقاية العالمية للنباتات والمضي قُدماً بأهداف الاتفاقية. على أن تحقيق الأهداف والدفع بقضية وقاية النباتات في السنوات المقبلة سيتوقف في نهاية المطاف على التزامات وأولويات الحكومات والأطراف الأخرى في توفير الموارد اللازمة التي تحتاجها الاتفاقية وأمانتها للنهوض بذلك العمل الحاسم.